يتضمن عرضاً وإفصاحاً كاملاً للبيانات المالية لتحقيق المتابعة المالية والدورية لتنفيذ الميزانية بما يواكب المستجدات

«المالية» تحدّث آليات تقارير المتابعة ربع السنوية للمؤسسات المستقلة

علي إبراهيم

دعا وزير المالية د.يعقوب الرفاعي المؤسسات ذات الميزانيات المستقلة إلى ضرورة مراعاة توجهات السياسة المالية، التي من أهمها ضرورة تضافر الجهود في مجال تخفيض المصروفات وضغط الإنفاق والالتزام بالاعتمادات المدرجة وعدم تجاوزها، وتكييف جميع القرارات المالية والإدارية لتحقيق ذلك، والالتزام بسداد جميع الخدمات المتبادلة مع الجهات الحكومية مع الحفاظ على مبدأ سنوية الميزانية، والعمل على تنمية الإيرادات وتحصيل جميع الإيرادات المستحقة، وذلك لتحقيق الغاية المنشودة من ممارسة الجهات المستقلة لأنشطتها وتحقيق أهدافها.

جاء ذلك ضمن أحدث تعميم صادر تحت رقم 2 لسنة 2026 بشأن تقارير المتابعة ربع السنوية للمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة، الذي اطلعت عليه «الأنباء». وأكد فيه الرفاعي أن المالية العامة لا تكتمل حلقات أهدافها إلا بتضافر جميع الجهود التي تؤدي الى الاستخدام الأمثل للأموال تحقيقا لأقصى منفعة ممكنة وأيضا لاختيار أحسن البدائل المتاحة في ظل التغيير المستمر في الاحتياجات وعوامل السوق المحلية والعالمية.

وأضاف: عنيت وزارة المالية بوضع نظام متابعة دقيق من خلال تقارير مالية ربع سنوية تتضمن عرضا وإفصاحا كاملا للبيانات المالية لتحقيق المتابعة المالية والدورية لتنفيذ الميزانية بما يواكب المستجدات ويرفع مستوى كفاءة الرقابة المالية والمحاسبية وذلك تنفيذا لنص المادة (47) من المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، التي تنص على: تقدم كل إدارة عامة أو هيئة أو مؤسسة من الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة تقارير ربع سنوية عن سير العمل بها وتطور مركزها المالي إلى وزير المالية مشتملة البيانات والمعلومات التي يحددها.

وأكد الرفاعي ضرورة الالتزام الدقيق والتفاعل الإيجابي مع نظام المتابعة تحقيقا للأهداف المرجوة منه، التي من أهمها:

1ـ الوقوف على سير العمل وتطور المركز المالي لكل جهة من الجهات ذات الميزانيات المستقلة.

2 ـ رقابة ومتابعة تنفيذ الميزانية كخطة سنوية والتعامل السريع والمناسب مع أي انحرافات أو معوقات قد تعترض التنفيذ من خلال الأساليب القانونية والفنية.

3 ـ الإعداد السليم والدقيق للتقارير ربع السنوية تمهيدا لدراسة الحساب الختامي وأخذ المؤشرات اللازمة لإعداد الخطط المستقبلية لمشاريع الميزانيات.

وأصدر الرفاعي تعميما محدثا بالقواعد والتعليمات الخاصة بإعداد تقرير المتابعة ربع السنوي وما يتضمنه من

وزير المالية د.يعقوب الرفاعي

جداول وإيضاحات وذلك للعمل به، لافتا إلى أن التقرير ربع السنوي هو محصلة النتائج المالية لنشاط خلال فترة زمنية محددة (ثلاثة أشهر) ضمن خطة الميزانية المعتمدة، وفي إطار جهود وزارة المالية في إعطاء مزيد من الشفافية والافصاح المالي حول أداء الجهات ذات الميزانيات المستقلة، ومن هذا المنطلق فقد وضعت الوزارة قواعد وتعليمات يراعي تطبيقها عند إعداد التقرير ليحقق أهداف الرقابة والمتابعة.

وشدد على أن يقدم التقرير ربع السنوي متضمنا الجداول الرئيسية والإيضاحية ومذكرة إيضاحية تفصيلية لما ورد بهذه الجداول من إيرادات ومصروفات وحسابات خارجة عن أبواب الميزانية، مع الأخذ في الاعتبار ما ورد من مواد بقواعد تنفيذ الميزانية الصادرة عن وزارة المالية، والتقيد بالقوانين والقرارات والتعاميم واللوائح المالية المعتمدة المعمول بها، والالتزام بتنفيذ خطة التنمية السنوية وفقا لما هو مدرج بميزانية الجهة لتحقيق الأهداف الواردة بالخطة الإنمائية للدولة وتزويد الوزارة ببيان مفصل لمشاريع خطة التنمية المنفذة الخاصة بالفترة الزمنية للتقرير ربع السنوي المعني وإيضاح أسباب التأخير، إن وجدت.

وأكد موافاة وزارة المالية ـ شؤون الميزانية العامة ـ إدارة ميزانيات المؤسسات المستقلة ـ خمس نسخ من تقرير المتابعة ربع السنوي وذلك في موعد أقصاه اليوم الخامس عشر من الشهر التالي للفترة المقدم عنها التقرير، أما بالنسبة للتقرير ربع السنوي الأخير فيقدم في موعد أقصاه اليوم العشرون من الشهر التالي لانتهاء السنة المالية. وزاد: يجب على القائمين على إعداد تقرير المتابعة ربع السنوي بالجهات ذات الميزانيات المستقلة التعاون الكامل مع وزارة المالية وتقديم جميع ما يطلبه باحثو إدارة ميزانيات المؤسسات المستقلة بوزارة المالية وأي تأخير أو تقصير في تقديم البيانات تتحمل الجهة مسؤوليته. ولفت الرفاعي إلى أن التقرير سيرفق به مذكرة إيضاحية تتضمن مقدمة عن مدى تحقيق الجهة لأهدافها المخطط تنفيذها خلال الفترة المعنية بالسنة المالية وما لم يتم تحقيقه خلال الفترة وأسباب ذلك ثم بيان أهم المشاكل التي تعترض تنفيذ الميزانية ومقترحات علاجها في المستقبل مع استخدام كشوف إيضاحية لبيان مدى تحقيق الأهداف إن أمكن ذلك وتعد بمعرفة كل جهة وفقا لطبيعة عملها.

يأتي ذلك إلى جانب مقارنة الايرادات المحصلة بالمقدرة بالميزانية وبيان أسباب الزيادة والنقص على مستوى كل بند/ نوع، وتوضيح جميع العوامل التي استجدت بعد اعتماد الميزانية وأثر هذه العوامل على الإيرادات مع بيان كافة البيانات التي تساعد على دراسة الإيرادات

وطالب بأن تتضمن عرضا مفصلا لكل باب من أبواب المصروفات، موضحا ربط الميزانية والاعتمادات الإضافية والمنقولة، ومقارنة المصروفات الفعلية بالاعتمادات على مستوى كل بند نوع وبيان أسباب الانحراف عن النسب المعتادة، إن وجدت، وإيضاح جميع العوامل التي استجدت بعد اعتماد الميزانية وأثرها على المصروفات على أن تكون شاملة جميع البيانات اللازمة. وستتضمن المذكرة عرضا مفصلا لجميع اعتمادات مصروفات مشاريع خطة التنمية (داخل/ خارج) أبواب الميزانية مع بيان أسباب عدم الصرف أو انخفاض الصرف، إن وجد، والتأكيد على مطابقة النتائج الفعلية لمشاريع الخطة الواردة بالتقرير ربع السنوي مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

بنهاية يونيو 2026.. مقارنة بـ 5,23 ملايين في ديسمبر الماضي

5,31 ملايين نسمة عدد سكان الكويت.. بزيادة 73,57 ألفاً في 6 أشهر

علي إبراهيم

كشفت أحدث بيانات صادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن أن إجمالي عدد سكان الكويت ارتفع 1,4٪ بواقع 73,57 ألف نسمة خلال أول 6 أشهر من 2026.

وسجل عدد سكان الكويت بنهاية يونيو الماضي 5,31 ملايين نسمة مقارنة بـ 5,23 ملايين نسمة بنهاية ديسمبر 2025.

وارتفعت أعداد المواطنين الكويتيين خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو 2026 بنسبة 0,3٪ بواقع 4787 مواطنا ومواطنة ليصل عدد المواطنين بنهاية يونيو الماضي إلى 1,567 مليون مواطن ومواطنة، مقارنة بـ 1,562 مليون مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2025.

وزادت اعداد المقيمين خلال أول 6 أشهر من 2026 بنسبة 1,87٪ بواقع 68,78 ألف مقيم ومقيمة، إذ وصل عددهم بنهاية يونيو الماضي إلى 3,743 ملايين مقيم ومقيمة، مقارنة بـ 3,674 ملايين مقيم ومقيمة بنهاية ديسمبر 2025.

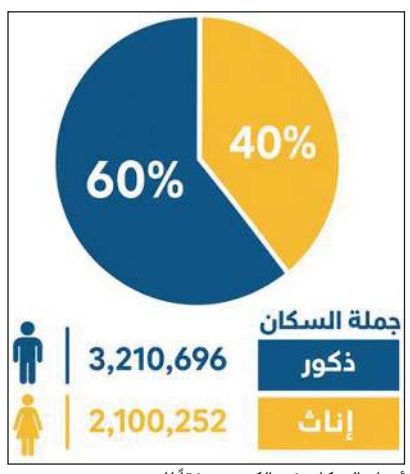

أعداد السكان في الكويت وفقاً للنوع

أعداد السكان في الكويت وفقاً للجنسية

وفي سياق متصل، أظهرت البيانات ارتفاع إجمالي عدد القوى العاملة في الكويت خلال أول 6 أشهر من 2026 بنسبة 1,6٪ بواقع 53,77 ألف مواطن ومقيم.

ووصل إجمالي عدد القوى العاملة في الكويت بنهاية يونيو 2026 إلى نحو 3,301 ملايين عامل وعاملة مقارنة بـ3,247 ملايين عامل وعاملة بنهاية 2025.

وارتفع إجمالي القوى العاملة من المواطنين بنسبة 0,44٪ بواقع 2217 مواطنا ومواطنة خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو 2026 ليصل إجمالي عددهم إلى 495,69 ألف مواطن ومواطنة بنهاية يونيو مقارنة بـ 493,48 ألف مواطن ومواطنة بنهاية ديسمبر 2025.

وزاد عدد القوى العاملة من المقيمين بنسبة 1,87٪ بواقع 51,553 ألف عامل وعاملة خلال النصف الأول من العام الحالي.

ووصل عدد المقيمين العاملين في الكويت بنهاية يونيو 2026 إلى 2,805 مليون مقيم ومقيمة، مقارنة بـ 2,754 مليون مقيم ومقيمة بنهاية ديسمبر 2025.

«التجارة» أصدرت دليلاً حدد 9 أنماط للعمليات يجب أن يكون التجار على دراية بها

60 مؤشرا للاشتباه بغسل الأموال بقطاع الذهب والأحجار الكريمة

علي إبراهيم

أصدرت وكيلة وزارة التجارة والصناعة بالتكليف ومديرة إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مروة الجعيدان، دليل الإبلاغ عن حالات الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الارهاب لقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

ووفقا للدليل، فقد حددت الوزارة نحو 60 مؤشرا للاشتباه في إطار من أهمية حماية الكويت من غسل الأموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار التسلح، إذ تؤدي المهن العاملة في مجال تجارة الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة دورا مهما في حماية الكويت من هذه الانواع من الجرائم.

وجاء في الدليل أن المعادن الثمينة والأحجار الكريمة جذابة لغاسلي الأموال ومموّلي الارهاب، لأنها تجمع بين القيمة العالية وسهولة النقل، والسيولة النسبية ودرجة من اخفاء الهوية.

وعدد الدليل 9 أنماط شائعة لغسل الأموال في قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة، إذ ينبغي على التجار أن يكونوا على دراية بتلك الانماط وهي كالتالي:

1ـ تحويل الاموال غير المشروعة إلى ذهب أو مجوهرات أو احجار كريمة.

2ـ تجزئة المعاملات أو هيكلتها لتجنب حدود الابلاغ أو الضوابط الداخلية.

3ـ استخدام طرف ثالث أو أشخاص صوريين أو شركات واجهة لاخفاء المشتري الحقيقي أو المالك المستفيد الحقيقي.

4ـ الشراء والبيع المتكرر لنفس السلع بغرض اخفاء مصدر الأموال.

5ـ نقل المعادن أو الاحجار عبر الحدود بغرض تحويل القيمة.

6ـ غسل الاموال القائمة على التجارة من خلال اصدار فواتية وهمية أو تقديم بيانات مضللة بشان القيمة.

7ـ استخدام المعادن أو الأحجار كبديل للنظام المصرفي.

8ـ استخدام القطاع لتسهيل التهرب من العقوبات.

9ـ الانخراط في ترتيبات تجارية معقدة أو غير اعتيادية دون وجود مبرر اقتصادي واضح.

وجاء في الدليل أن مؤشرات الاشتباه الـ 60 الخاصة بقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة

مروة الجعيدان

والأحجار الكريمة تتوزع كالتالي:

أ ـ مؤشرات العناية الواجبة بالعملاء وملف العميل والمؤشرات السلوكية

1 ـ يتسم العميل بدرجة عالية من التكتم أو المراوغة فيما يتعلق بمصدر الأموال.

2 ـ تقديم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة بشأن طرف أو أكثر من أطراف المعاملة، بما في ذلك عناوين غير قابلة للتحقق أو معلومات اتصال غير متاحة.

3 ـ يكون مصدر أموال العميل غير معتاد أو غير متسق مع ملفه الشخصي أو يتعذر التحقق منه بصورة معقولة.

4 ـ يبدو أن العميل يتصرف بناء على تعليمات شخص آخر دون تقديم تفسير كاف لطبيعة العلاقة.

5 ـ الرفض أو التردد أو التأخير المتكرر في تقديم معلومات أو مستندات العناية الواجبة المطلوبة.

6 ـ استخدام مستندات هوية مزورة أو احتيالية أو معدلة أو غير موثوقة بأي شكل آخر.

7 ـ وجود معلومات سلبية في وسائل الإعلام أو معلومات موثوقة أخرى تربط العميل أو المالك المستفيد بنشاط إجرامي، أو غسل الأموال، أو الفساد أو الاحتيال أو التهرب من العقوبات أو تمويل الإرهاب أو غير ذلك من الجرائم الجسيمة.

8 ـ يكون العميل شخصا معرضا سياسيا للمخاطر أو أحد أفراد أسرته أو أحد المقربين منه أو شخصا مرتبطا به وتوجد بشأنه معلومات سلبية.

9 ـ يعجز العميل عن شرح الغرض من المعاملة بصورة واضحة أو يقدم تفسيرات متضاربة بمرور الوقت.

10 ـ إبداء العميل قلقا غير معتاد تجاه إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو متطلبات الإبلاغ أو تحديد المستفيد الحقيقي.

11 ـ يغير العميل بصورة متكررة المعلومات التي سبق أن قدمها أثناء سير المعاملة.

12 ـ ينهي العميل المناقشات أو يتخلى عن المعاملة بعد مطالبته بتقديم معلومات عن مصدر الأموال أو المستفيد الفعلي أو غيرها من معلومات العناية الواجبة.

13 ـ عدم تناسب حجم مشتريات العميل مع نمط تعاملاته المعتادة.

14 ـ صغر سن العميل نسبيا مع عدم وضوح الغرض من الشراء، أو منطق أو مبرر اقتصادي أو سبب البيع.

15 ـ إصرار العميل على إتمام المعاملة بسرعة غير معتادة قبل الانتهاء من الإجراءات المطلوبة.

16 ـ قيام العميل بشراء الذهب أو المجوهرات دون الاهتمام بالسعر أو الجودة أو المواصفات، مع التركيز فقط على استبدال أمواله.

17 ـ سلوك العميل المتمثل في التصرف العصبي غير الاعتيادي والمصحوب أحيانا بإطلاق التهديدات في محاولة منه لمنع الموظف من أداء مهامه المتمثل في تطبيق تدابير العناية الواجبة (منها التأكد من الهوية أو طلب مستندات ثبوتية).

ب ـ مؤشرات المستفيد الفعلي

1 ـ يبدو أن العميل يشتري المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة نيابة عن شخص آخر.

2 ـ استخدام الوسطاء أو الأشخاص الاعتباريين لإخفاء هوية المستفيد الفعلي.

3 ـ صعوبة تحديد المالك المستفيد النهائي رغم اتخاذ إجراءات معقولة.

4 ـ إقامة المستفيد الحقيقي في دولة أخرى لا ترتبط بالمعاملة وعدم قدرته على توضيح الغرض من المعاملة بصورة كافية.

ج ـ مؤشرات الأشخاص الاعتباريين

1 ـ يبدو أن المشتري يستخدم أصول الشركة لأغراض شخصية.

2 ـ مشاركة شركات استثمار أو أشخاص اعتباريين في المعاملة دون وجود مبرر تجاري واضح.

3 ـ استخدام شركات حديثة التأسيس ذات سجل تشغيلي محدود أو منعدم للاستحواذ على سلع مرتفعة القيمة.

4 ـ قيام شركات لا توجد لها صلة واضحة بنشاط المجوهرات والمعادن الثمينة بإجراء معاملات كبيرة.

5 ـ اشتمال الهيكل المؤسسي على طبقات متعددة من الملكية موزعة عبر عدة دول دون وجود غرض تجاري واضح.

د ـ مؤشرات مصدر الأموال والتمويل

1 ـ حدوث تغييرات مفاجئة أو غير مبررة في ترتيبات التمويل.

2 ـ استخدام مصادر تمويل غير معتادة يصعب تفسيرها.

3 ـ تمويل الدفعات المقدمة من قبل أطراف ثالثة غير مرتبطة بالمعاملة.

4 ـ طلب تحويل متحصلات المعاملة إلى أطراف ثالثة غير مرتبطة بالمعاملة ذاتها.

5 ـ عجز العميل عن توضيح مصدر الأموال المستخدمة في المعاملة بصورة كافية.

6 ـ ورود الأموال من مصادر متعددة غير مرتبطة دون وجود مبرر مالي واضح.

7 ـ تلقي أموال من دول أخرى ليس لها صلة بالعميل أو بالمعاملة.

8 ـ إدخال مبالغ كبيرة قبل وقت قصير من تنفيذ المعاملة دون وجود مصدر واضح لها.

هـ ـ مؤشرات المعاملات

1 ـ وجود مدفوعات جانبية أو ترتيبات غير موثقة خارج نطاق المعاملة الرسمية.

2 ـ تنفيذ عدة عمليات شراء أو بيع خلال فترة زمنية قصيرة.

3 ـ محاولة شراء الذهب أو الأحجار الكريمة أو المعادن الثمينة نقدا، رغم الحظر المفروض على إجراء المعاملات النقدية في عمليات بيع أو شراء تلك السلع.

4 ـ تكرار شراء أو بيع الذهب مع وجود تغيرات غير مبررة في قيمته.

5 ـ بيع عاجل للسلعة مقترن بطلب سداد جزء من الثمن نقدا.

6 ـ معاملات تفتقر إلى مبرر اقتصادي أو تنطوي على خسائر كبيرة غير مبررة.

7 ـ تغييرات مفاجئة في هوية المشتري قبل وقت قصير من إتمام المعاملة.

8 ـ طلبات التعجيل بإتمام المعاملات بأسعار أعلى أو أقل من القيمة السوقية.

9 ـ شراء السلعة ثم إعادة بيعها فورا دون وجود مبرر تجاري واضح.

10 ـ معاملات بقيم تفوق أو تقل بصورة ملحوظة عن قيم المعاملات السوقية المماثلة.

11 ـ الاستحواذ على سلعة يعقبها السداد السريع دون وجود مصدر واضح للأموال.

12 ـ معاملات متكررة تشمل المجموعة ذاتها من الأفراد أو الشركات.

13 ـ زيادة ملحوظة في شراء المعادن والأحجار الكريمة من قبل عميل دائم دون سبب واضح.

14 ـ قيام عميل بشراء سبائك الذهب عبر معاملات متعددة (مجزأة) خلال فترة زمنية قصيرة.

15 ـ عميل يطلب تحويل الذهب إلى سبائك أو العكس دون وجود سبب تجاري واضح.

و ـ مؤشرات الوسطاء

1 ـ مشاركة عدة وسطاء دون وجود حاجة تجارية ظاهرة.

2 ـ يبدو أن أحد الوسطاء هو من يدير المعاملة بينما يقتصر دور العميل على دور محدود.

3 ـ تلقي التعليمات من أطراف غير العميل أو المالك المستفيد المعلن.

ز ـ مؤشرات المخاطر الجغرافية

1 ـ يكون المشتري أو البائع من دولة تعتبر عالية المخاطر.

2 ـ استخدام حسابات أو أشخاص أو كيانات بالخارج في دول تعتبر عالية المخاطر.

3 ـ مصدر الأموال من عدة دول أو يتم تحويلها عبرها دون وجود مبرر تجاري واضح.

ح ـ مؤشرات الشبكات والعلاقات

1 ـ يبدو أن عدة عملاء يتصرفون بصورة منسقة عند شراء السلع أو بيعها.

2 ـ تتضمن عدة معاملات عناوين أو أرقام هواتف أو ملاكا مستفيدين أو ممثلين مشتركين.

3 ـ يتكرر ظهور نفس السماسرة في معاملات غير مرتبطة ببعضها البعض.

4 ـ قيام أطراف تبدو غير مرتبطة بإجراء معاملات يظهر أنها منسقة أو مترابطة اقتصاديا.

5 ـ ارتباط العميل بمعاملات مشبوهة سابقة أو بتقارير معاملات مشبوهة أو بتحقيقات أو بأشخاص معروفين بارتباطهم بأنشطة إجرامية.